الباحث

أ.م.د عبدالوهاب عبدالعزيز أبو خمرة

الولاية البرلمانية السابعة في المغرب ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (دراسة تاريخية)

Researcher

Assist .prof .Dr .Abdelwahab AbdulAzeez
Mahmoud Abu khmra

The Seventh parliamentary Term in Morocco2002-2007
A Historical Study

جمهورية العراق/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة كركوك/كلية الآداب/مجلة آداب كركوك

معلومات الباحث

اسم الباحث:
أ.م.د عبدالوهاب عبدالعزيز محمود أبو خمرة
البريد الالكتروني:
abdulwahababdulaziz8@gmail.com

الاختصاص العام: التاريخ الحديث
الاختصاص الدقيق: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر
مكان العمل (الحالي): وزارة التربية
القسم: مديرية تربية كركوك
الكلية:
الجامعة او المؤسسة:
البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: الولاية البرلمانية، المغرب، محمد السادس، الانتخابات التشريعية ،الأحزاب

معلومات البحث

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٢/١٦

تاريخ القبول: ٢٠٢٦/١/١١

عنوان البحث

الولاية البرلمانية السابعة في المغرب ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (دراسة تاريخية)

ملخص البحث

تمثل الولاية البرلمانية السابعة في المغرب ٢٠٠٢-٢٠٠٧مرحلة مهمة في تاريخ المغرب المعاصر كونها تعد حلقة من حلقات التطور البرلماني والسياسي في المغرب وما يميز هذه الولاية هو اجراء اول تجربة برلمانية في العهد الملكي الجديد المتمثل بالملك محمد السادس وحرصه بالسعي لبناء مجتمع ديمقراطي في اطار دولة القانون من خلال طرح منظومة إصلاحية شاملة ترتكز على تحديث المؤسسات والهيئات السياسية وإصلاح المشهد السياسي المغربي، وتجسد ذلك الإصلاح بأجراء الانتخابات الأولى في عهده التي اتفق الجميع على نزاهتها وشفافيتها مقارنة بالانتخابات السابقة ،وذلك لعدم تدخل وزارة الداخلية في نتائج الانتخابات، فضلا عن هذه الولاية شهدت تشكيل حكومة يترأسها شخصية تكنوقراط وليس من الأحزاب الفائزة، وشهدت هذه الولاية تصاعد دور ونشاط الحركة الإسلامية في المشهد السياسي المغربي، وأخيرا تمثل هذه المرحلة استمرارية التطور البرلماني والسياسي المغربي وهذا ما يميز التاريخ المغربي الذي يوصف بالاستمرارية التاريخية ،ومن هذه الأسباب تكمن أهمية الموضوع (الولاية البرلمانية السابعة في المغرب٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ دراسة تاريخية)

Kirkuk Journal of Arts, Volume (2), Number (5) , March, 2026

Researcher information

Researcher: Assist .prof .Dr .Abdelwahab AbdulAzeez Mahmoud Abu khmra

E-mail: abdulwahab abdulaziz8@gmail.com

General Specialization: Modern history

Specialization: Modern and contemporary history of Morocco

Place of Work (Current): Ministry of Education

Department: Kirkuk Education Directorate

College:

University or Institution

Country: Iraq

Key words: Parliamentary Term ,Morocco ,Mohammed vl, Legislative Elections , Political Parties

Search information

Search Receipt history: 16 /12 /2025

Acceptance: 11/1 /2026

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

The Seventh parliamentary Term in Morocco2002-2007 A Historical Study

Abstract

The seventh parliamentary term Morocco 2002-2007 represents a significant stage in the history of modern Morocco .This is due to its constitutes a link in the chain of parliamentary and political development in the country .What distinguishes this term is the first parliamentary experience under the new monarchy of King Mohammed vl .and his commitment to make a democratic society within the framework of law enforcement .This has been achieved through a comprehensive reform prougramme that has focused on modernizing political institutions and bodies and reforming the Moroccan political landscape .This reform has been embodied in the first elections held under his reign ,which have been universally agreed to be fair and transparent compared to previous election ,due to the Ministry of the lnteriors non-interference in the election results .Moreover ,this term witnessed the formation of a government headed by a technocrat, not a member of the winning parties.it also has witnessed the rise of the rise of the Islamist movements role and activity in the Moroccan political scene .Finally this stage represents the continuity of Moroccan parliamentary and political development a characteristic that distinguishes Moroccan history .Historical continuity is one of the reasons for the importance of this topic ,The Seventh Parliamentary Term Morocco 2002-2007:A Historical study.

المقدمة:

توصف الحياة السياسية المغربية بانها غنية بالمعطيات والاحداث ويشكل التطور البرلماني أحد أهم جوانب الحياة السياسية المغربية كونه يعكس صورة ومراحل التحول الديمقراطي الذي يعد من أهم أهداف أطراف النظام السياسي المغربي لذلك جاءت الولاية البرلمانية٢٠٠٢-٢٠٠٧كمرحلة نحو تجسيد التطور الديمقراطي في المغرب كونها تميزت بعدة خصائص منها مثلت رؤية العهد الملكي الجديد لأنها شهدت اول انتخابات اتفق اغلب الأطراف السياسية بانها نزيهة ولم تشهد تدخل وزارة الداخلية بنتائجها لصالح أحزاب الإدارة كما كان سابقا وبهذا حصلت أحزاب المعارضة اغلب مقاعد البرلمان ،فضلا عن ذلك تم اختيار شخصية تكنوقراط لإدارة الحكومة إلى جانب برامج وتوجهات أحزاب المعارضة، كما شهدت تصاعد وتنافس دور الأحزاب السياسية في البرلمان لأخذ دورها في انتقاد ومراقبة الحكومة وطرح البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البديلة لسياسة الحكومة على الرغم من التحديات التي واجهت نشاط البرلمان ولاسيما التقيد بمواد الدستور التي تحدد عمل البرلمان في المغرب ومن هذه المنطلقات تكمن أهمية موضوع البحث**(الولاية البرلمانية السابعة ٢٠٠٢ -٢٠٠٧ دراسة تاريخية).**

دوافع البحث:

من أجل دراسة التطور البرلماني في المغرب وسمات الولاية البرلمانية السابعة التي تعد حقبة تاريخية مكملة لخاصية الاستمرارية التاريخية المغربية التي تميز نظام الحكم المغربي، كما توضح الدراسة مكانة السلطة التشريعية ومجال نشاطها التشريعي وعلاقتها مع المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية والتحديات الدستورية التي واجهت التطور البرلماني، فجميع هذه المعطيات يكون موضوع البحث مجال حيوي لاهتمام الباحثين الاكاديميين ومراكز البحوث والدراسات التاريخية والسياسية .

إشكالية البحث:

بالنسبة للإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع تتجلى في دراسة الولاية البرلمانية السابعة٢٠٠٢-٢٠٠٧ دراسة تاريخية من خلال ما هي مميزات الولاية السابعة عن الولايات السابقة ؟ لذلك تتفرع عنها العديد من التساؤلات منها:

١-ما هي ظروف الولاية البرلمانية السابعة؟

٢- ما هي مميزات الانتخابات التشريعية٢٠٠٢؟

٣-ما هو دور الأحزاب المغربية في البرلمان ؟

٤-ماهي حصيلة الولاية البرلمانية السابعة؟

منهجية البحث:

ومن خلال هذه الإشكالية ومعالجتها ونتيجة تعدد جوانب موضوع الدراسة اقتضى بعدم التقيد بمنهج واحد وذلك حتى يتسنى لنا الإحاطة بجميع الإشكالات والتساؤلات التي يطرحها الموضوع والالمام بجميع جوانب الموضوع وبذلك تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي لمعرفة التأصيل التاريخي للموضوع فلكل ظاهرة أصولها وجذورها التاريخية تجسيدا لما يقال التاريخ وسيلة لفهم مستجدات الحاضر، وتم الاستفادة من المنهج التحليلي في إمكانية تحليل أهمية دور البرلمان في الحياة السياسية في المغرب ومكانة الأحزاب في البرلمان، كما تم الاستفادة من المنهج النسقي والوصفي في تنظيم دراسة وفهم العلاقة بين السلطة التشريعية والمؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية وفق الدستور المغربي لعام١٩٩٦ ، وحجم التحديات التي واجهت التطور البرلماني في المغرب .

هيكلية البحث:

وبناءً على إشكاليات الموضوع والاسئلة المتفرعة عنها فإنّ دراستنا للموضع تستدعي تقسيم البحث على النحو الآتي: المبحث الأول: واقع التطور البرلماني في المغرب، وجاء المبحث الثاني: الانتخابات التشريعية٢٠٠٢، وتناول المبحث الثالث: تشكيل الحكومة، وتضمن المبحث الرابع: حصيلة الولاية البرلمانية السابعة، بينما تناول المبحث الخامس: التحديات التي واجهت التطور البرلماني في المغرب. التقسيم هذا يوضح خصائص الولاية البرلمانية السابعة واهميتها في تطور النظام البرلماني وأهمية دور الأحزاب المغربية في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومجال وحدود نشاطها في ظل التطور الدستوري المغربي.

أولا– واقع التطور البرلماني في المغرب:

من سمات النظام السياسي المغربي عن غيره من النظم العربية بصفة عامة والمغاربة بصفة خاصة في كونه قد كرس التعددية الحزبية منذ الاستقلال وفي جميع التعديلات الدستورية التي اقرها، وقد انتهج الملك الحسن الثاني (الخفاجي. ٢٠٠٥، ص١٧). سياسة التدرج في إقرار الإصلاحات السياسية والدستورية في ظل مطالب القوى الشعبية والقوى المعارضة في الثمانينات من القرن العشرين، وبدأت الإصلاحات منذ عام١٩٩٢ بطرح الملك الحسن الثاني حكومة التناوب على السلطة التي تحققت كتجسيد للإصلاحات عام١٩٩٨واستمرت المؤسسة الملكية في عملية الإصلاحات السياسية والدستورية في العهد الملكي الجديد بقيادة الملك محمد السادس

(www.maroc.ma./ar/content5/11/2025). وتقسم عملية الإصلاح الدستوري والمؤسسي التي جرت في المغرب إلى مرحلتين: الأولى تتمثل بالدساتير المغربية الثلاثة الأولى في الاعوام١٩٦٢-١٩٧٠-١٩٧٢التي كرست سلطات المؤسسة الملكية، أما المرحلة الثانية: فقد شهدت الدساتير١٩٩٢-١٩٩٦فتميزت بنظام الملكية البرلمانية التدريجية أي الانتقال من الملكية الرئاسية إلى ملكية دستورية ذات طابع برلماني مع المحافظة على هيبة المؤسسة الملكية واهميتها بغض النظر عمّا ورد في الدستور لأن الممارسة السياسية تتجاوز في العديد من الحالات النص الدستوري ولاسيما سلطات الملك وبذلك يكون المزج ضروريا لفهم ورؤية الواقع السياسي المغربي بين المخفي في صلاحيات الملك والمعلن العرفي والمكتوب (الكوزي واخرون ،٢٠٠٤،ص١٩٠). أما فيما يخص السلطة التشريعية فقد اقر الدستور المغربي الأول عام١٩٦٢بانها تتكون من مجلسين، ثم جاء دستور١٩٧٠وجعل البرلمان يتكون من مجلس واحد واكد ذلك التعديل الدستوري عام١٩٧٢بانه يتولى مجلس النواب مهمة البرلمان، لكن جاء التعديل الدستوري عام١٩٩٦ للعودة إلى ثنائية السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) في خطوة لتكريس الديمقراطية(اسعيدي، ١٩٩٦،ص١٣). ويتكون مجلس النواب من ٣٥٠عضوا يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات وللمجلس أن يعقد دورتين في السنة، كما يعقد المجلس دورات استثنائية إما بمرسوم ملكي أو بطلب من ثلث الأعضاء أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين(صحراوي،٢٠١٣، ص٩٥). وللمجلس صلاحيات تشريعية ورقابية فضلا عن صلاحيات استثنائية باستشارة الملك في اتخاذ القرارات الاستثنائية ولا يتخذ الملك قرار إشهار الحرب إلا بعد إحاطة مجلس النواب(صحراوي،٢٠١٣، ص٩٦).، أما مجلس المستشارين يتكون من ٩٠عضوا على الأقل و١٢٠عضوا على الأكثر ينتخبون بالاقتراع غير مباشر لمدة ست سنوات ولدى أعضائه التصويت على مشاريع ومقترحات القوانين وله حق صلاحية اقتراح مراجعة الدستور، واستشارة المجلس قبل إقرار حالة الاستثناء(الطوارئ) من قبل الملك وقبل إقرارها في مجلس الوزراء، كما لمجلس المستشارين مراقبة الحكومة وطرح الأسئلة الكتابية والشفوية لها وتكوين لجان تقصي الحقائق، وله الحق في توجيه تنبيه أو تقديم ملتمس رقابة(قاسمي وآخرون، البيضاء،١٩٩٤، ص٣١). وغيرها من الصلاحيات التي تجسد فاعلية ودور السلطة التشريعية في نظام الحكم المغربي.

أما التعددية الحزبية التي تعد أهم ركائز النظام السياسي البرلماني فقد حرص المشرع المغربي مجموعة تشريعات وقوانين تكرس التعددية الحزبية منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ ومنع الحزب الواحد وهذا من نص عليه الفصل الثالث من الدستورعام١٩٦٢وما جاءت به الإصلاحات والتعديلات الدستورية

المتتالية والتي تضمن ان الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع وغير مشروع في المغرب(ال الفصل الثالث ،دستور المملكة المغربية١٩٩٦).، لذلك ازدادت عدد الأحزاب السياسية المغربية مطلع عام٢٠٠٠الى أكثر من ٤٠ حزب وتراوحت اتجاهات تلك الأحزاب بين الرغبة في الحفاظ على التقاليد والميل إلى انتهاج الفكر التحديثي ولا يجوز لأي حزب أن يرتكز على أساس ديني أو عرقي أو جهوي أو مخالف لحقوق الانسان(صحراوي، ، ص٩٩). وقد تجسد هذا الصراع في الولايات البرلمانية المتعاقبة منذ الاستقلال والتي كانت أهم مراحل التاريخ المغربي المعاصر والذي توضحت فيها معالم التطور البرلماني المغربي، ومن مراحل هذا التطور في سبيل الايجاز سنتناول الولايات البرلمانية التي تزامنت وعاصرت توجهات النظام المغربي نحو عملية الإصلاح السياسي والدستوري منذ عام١٩٩٣ نحو ترسيخ الديمقراطية ويمكن تقسيمها الى مرحلتين : مرحلة ما قبل التناوب (التوافقي)التي تمثلت بالولاية البرلمانية الخامسة١٩٩٣-١٩٩٧ومرحلة ما بعد التناوب (التوافقي)الذي تمثل بالولاية البرلمانية السادسة ١٩٩٧-٢٠٠٢والولاية البرلمانية السابعة موضوع البحث٢٠٠٢-٢٠٠٧ .

وفي السياق نفسه كانت الولاية البرلمانية الخامسة(١٩٩٣-١٩٩٦) محطة برلمانية مهمة كونها جرت انتخاباتها في ظروف داخلية وخارجية مضطربة فقد شهدت حقبة بداية التسعينات ازمة اقتصادية حادة فكانت سبب في اندلاع تظاهرات احتجاجية كبيرة مطالبة بالتغيير الشامل وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة (مالكي، ٢٠٠٣، ص١٣٦). كما مارست المنظمات الدولية الضغط على السلطة المغربية على التغيير ولاسيما في مجال حقوق الانسان ومعالجة الانتهاكات الحقوقية تجاه المعتقلين المغاربة ولاسيما السياسيين منهم ما أدى الى اهتزاز سمعة المغرب دوليا لا سيما في المعتقلات السرية وتجاوزات السلطة فيها(المرواني، ٢٠٠٩،ص٣٠٧). ففي ظل هذه الظروف تنافس ١١حزب سياسي على ٢٢٢مقعداً برلمانياً في الانتخابات التشريعية التي جرت في٢٥/ ٦/ ١٩٩٣وكانت نسبة المشاركة٦٢,٧٥% كما انها جرت في ظل دستور عام١٩٩٢الجديد وما يميز نتائج الانتخابات انها افرزت تقدم الكتلة الديمقراطية(مونشيح ، ٢٠٠٨، ص٥٠). المعارضة على تشكيل الوفاق الوطني(الطالبي، ٢٠١٨،ص١٢١-١٢٢). الذي شكلته أحزاب الإدارة والتي حصلت على ٧٤مقعداً ، ويعود أسباب تراجع هذه الأحزاب إلى افتقادها لبرامج انتخابية تحتوي معالم محددة كما ان البرامج التي تبنتها غير صادرة عن مطالب الشعب إلى جانب تحميل الشعب لهذه الأحزاب حالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها كونها قد استلمت مقاليد الحكم، بينما كانت أحزاب المعارضة تعارض

السياسة الحكومية وبرامجها لذلك كانت هذه الولاية كعقاب لأحزاب الإدارة وتكريم لأحزاب المعارضة التي حصلت على ١٠١مقعداً ولمعالجة الأوضاع العامة في المغرب وهذا ما يميز هذه الولاية(الجبوري، ٢٠١١، ص١٠٥)..د

اما المرحلة الثانية المتمثلة بالولاية البرلمانية السادسة (١٩٩٧-٢٠٠٢)التي شهدة تجربة التناوب (التوافقي) عام١٩٩٨ وهو ترأس أحزاب المعارضة الحكومة بقيادة عبدالرحمن اليوسفي(الجابري، ١٩٩٩،ص٢٢-٢٣). المعارض بحدود ثلاثين عاما، وقد سعى كل من السلطة المغربية والأحزاب السياسية للانتقال الى مرحلة جديدة لبناء دولة قانون تحترم فيها المؤسسات النابعة من انتخابات شفافة نزيهة متجاوزة الأخطاء السابقة، لذلك قامت الحكومة والأحزاب السياسية لأول مرة في تاريخ المغرب الى توقيع تصريح ميثاق شرف في٢٨/ ٢ /١٩٩٧ (ابراش، ١٩٩٩،ص١٣٩). تلتزم الأطراف بمقتضاه باحترام نتائج الانتخابات وعدم التشهير بها والحفاظ على نزاهتها كما أكد الملك الحسن الثاني حرصه أن تكون جميع الانتخابات البرلمانية المتوالية على احسن ما يكون في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة والاعتراف بصحتها(أمحمد مالكي، ،ص١٣٩).. وجرى تنافس١٦حزباً سياسياً على ٣٢٥مقعداً برلمانياً في الانتخابات التشريعية التي جرت في١٤/ ١١/ ١٩٩٧وبلغت نسبة المشاركة ٨٥,٣%تقسمت على ثلاث كتل سياسية حصلت الكتلة الديمقراطية المرتبة الأولى ب١٠٢مقعد وكتلة الوفاق بـ١٠٠مقعد وكتلة الوسط ب٩٧مقعد(ا نوير واخرون ،٢٠٠٤، ص١١١). وشهدت هذه الولاية بدايات مشاركة التيار الإسلامي الذي اندمج عام١٩٩٦مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (أبو خمرة، ٢٠٢٣،ص١٧١).، وكذلك ما يميز هذه الولاية هو تحقيق رغبة الملك الحسن الثاني وأحزاب المعارضة بتكريس مبدأ التناوب على السلطة بإعطاء رئاسة الحكومة لأحزاب المعارضة بدل أحزاب الإدارة التي ستتحول إلى أخذ دور المعارضة في البرلمان المغربي وقد تجسد ذلك المبدأ في١٤/٣/ ١٩٩٨عندما استلم عبدالرحمن اليوسفي رئاسة الحكومة ومن ذلك التاريخ بدأت عملية التناوب السلمي على السلطة(الخطيبي ، ١٩٩٨، ص٤٠-٤٢)..

من خلال ما تقدم يمكن القول بان الولايات البرلمانية تشهد تغييرات سياسية مستمرة تجعل كل ولاية برلمانية لها ظروفها ومستجداتها تجعل لكل ولاية خصائص ومميزات يكون فيها البرلمان من المحطات المهمة في التطور والتغيير السياسي والبرلماني نحو التحول الديمقراطي المغربي لذلك تم اختيار الولاية البرلمانية السابعة ٢٠٠٢-٢٠٠٧كونها تحتاج الى دراسة تاريخية لمعرفة ما يميز هذه

المرحلة والتغيرات السياسة التي حصلت فيها كمحطة مهمة في تاريخ المملكة المغربية المعاصر وتصور واقع التطور البرلماني في المغرب.

ثانيا: الانتخابات التشريعية٢٠٠٢ :

تعد الانتخابات التشريعية من أهم وسائل السيطرة على الحكم أذ من خلالها تم انتخاب اعضائه بشكل سلمي للذين سيحكمون وكذلك تعطي مشروعية للقرارات التي سيتخذونها فضلا عن أنها وسيلة مهمة للتعبير عن سيادة الشعب ومشاركته في الحكم(درويش،٢٠١٠،ص ١٣٦). وفي هذا السياق جاءت الانتخابات التشريعية المغربية لعام٢٠٠٢مرحلة مهمة في عملية التطور البرلماني المغربي، كونها اول عملية انتخابية في عهد الملك محمد السادس لذلك حرص الملك على تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات التشريعية وفق نظام الاقتراع النسبي(شيحا،٢٠٠٠، ص٣٢٠).، بعد ان كان نظام الاقتراع الأحادي الاسمى (L.Economiste13juin,2001). ذي الدورة الواحدة الذي كان متبعا في التجارب البرلمانية السابقة في عهد الملك الحسن الثاني، وقد تم العمل بنظام الاقتراع النسبي بعد تولي الملك محمد السادس العرش الذي استجاب لمطالبات أحزاب المعارضة والمنظمات السياسية والعمالية بضرورة الغاء نظام الاقتراع الأحادي الاسمى الذي عدته من وسائل التلاعب والتزوير في نتائج الانتخابات فضلا عن ذلك تلقت تلك المطالب كل الدعم من قبل الجهاز الإداري للحكومة بتوجيه من قبل الملك (كارسيا،٢٠٠٩، ص٣٠٥). وكان لتطبيق نظام الاقتراع النسبي دور مهم في مسار الحياة السياسية في المغرب فقد كان فيه شروط وضوابط منها لا تقل نسبة الأصوات التي يحصل عليها أي حزب سياسي عن٣% والا سيتم عدم الاخذ بالأصوات التي تقل عن هذه النسبة بعين الاعتبار عند توزيع عدد المقاعد النيابية (كارسيا،٢٠٠٩، ص٣٠٧).

وفي ٢٠٠٢/٩/١٥ أعلنت وزارة الداخلية عن فتح باب الترشيح للانتخابات التشريعية للعام نفسه والتي حددت عدد أعضاء البرلمان المغربي بـ٣٢٥عضوا، ووصل عدد المرشحين للتنافس في خوض الانتخابات الى٥٨٦٥مرشحا وقد ضمت هذه القائمة ٢٢٦مرشحة ما يعادل نسبة١٠%،وتم توزيع المرشحين على ١٢٨١لائحة انتخابية والتي وزعت على ٩١دائرة انتخابية ،وكانت حصة النساء من المقاعد البرلمانية ٣٠مقعدا (لكريني،٢٠٠٩، ص١٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه شهدت الساحة السياسية المغربية تنافس عدد من الأحزاب في الانتخابات التشريعية المغربية لعام٢٠٠٢ والتي بلغ عددها٢٢حزباً سياسياً وقد تم تأسيس عدد من الأحزاب حديثا

قبل الانتخابات والتي تسمى بأحزاب المناسبات التي عادة تكون موالية لتوجهات النظام(حطابي و طارق، ٢٠٠٨،ص٤٤)..

وفي يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٢/٩/٢٧كان يوم اجراء الانتخابات التشريعية وتم فتح٣٧الف مركز اقتراع من قبل السلطات واستقبال ١٤مليون ناخبا مغربيا استمرت حتى مساء اليوم نفسه(جريدة الثورة ، بغداد، العدد١٠٦٨٢، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٢،ص٤). ، وأعلنت وزارة الداخلية المغربية لوسائل الاعلام بأنّ نسبة المشاركة قد تقريبا ٥٢% وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة الى حجم الدعاية الانتخابية من قبل الأحزاب وحرص الملك والسلطة على اجرائها بعيدا عن التدخلات الحكومية وجعلها مميزة عن باقي التجارب الانتخابية السابقة لا سيما وان الملك اقال وزير الداخلية ادريس البصري (أبو خمرة ،٢٠١٥،ص٢٤١). المعروف بتدخلاته بنتائج الانتخابات هذا ما كان له تأثير كبير على ثقة الناخب المغربي لكل التجارب الانتخابية والتي تحتاج الى إصلاحات مهمة تعيد هذه الثقة .

وقد جاءت نتائج الانتخابات بعد الفرز بعدد حصول الأحزاب السياسية والمنظمات على النحو الاتي منيسي،٢٠٠٤،ص١١٢.):

ت	القوى والأحزاب السياسية	نسبة التصويت%	عدد المقاعد
١	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	١٥	٥٠
٢	حزب الاستقلال	١٤	٤٨
٣	حزب العدالة والتنمية	١٣	٤٢
٤	حزب التجمع الوطني للأحرار	١٣	٤١
٥	حزب الحركة الشعبية	٨	٢٧
٦	حزب الحركة الوطنية الشعبية	٦	١٨
٧	حزب الاتحاد الدستوري	٥	١٦
٨	الحزب الوطني الديمقراطي	٤	١٢
٩	جبهة القوى الديمقراطية	٤	١٢
١٠	حزب التقدم والاشتراكية	٣	١١
١١	حزب الاتحاد الديمقراطي	٢	١٠
١٢	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	٢	٧
١٣	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٢	٦
١٤	حزب العهد	٢	٥

١٥	رابطة الحريات	١	٤
١٦	حزب الإصلاح والتنمية	١	٣
١٧	حزب اليسار الاشتراكي الموحد	١	٣
١٨	الحزب المغربي الليبرالي	١	٣
١٩	حزب القوات المواطنة	١	٢
٢٠	حزب البيئة والتنمية	١	٢
٢١	حزب الديمقراطية والاستقلال	١	٢
٢٢	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	٠	١
نسبة المشاركة٥١،٦ % الملغاة١٥%		١٠٠	٣٢٥

من الملاحظ على جدول نتائج الانتخابات التشريعية أنها قد افرزت وقعاً سياسياً جديد في الحياة السياسية المغربية مقارنة بالانتخابات السابقة التي جرت في١٩٩٧/١١/١٤ومن اهم المتغيرات السياسية هو زيادة عدد الأحزاب من ١٦ حزباً الى ٢٢حزب الذي يعكس تجسيد مبدأ التعددية الحزبية في المغرب وهذا له نتائج مهمة على الساحة السياسية المغربية إذ لا توجد اغلبية سياسية تفرض برنامجها الانتخابي وتطبيقه على الواقع المغربي مما جعلها تضطر إلى التحالفات البرلمانية والحكومية وفق مبدأ التوافق السياسي على حساب برامج الأحزاب ومستوى تطبيقه.

وفي سياق نتائج الانتخابات نجد تطور مهم في الساحة السياسية المغربية هو الفوز الساحق الذي حققه حزب العدالة والتنمية الذي يمثل الحركة الإسلامية التي اندمجت بالعمل السياسي والمشاركة السياسية فقد حصلت على ٤٢مقعداً بعد أن كانت قد حصلت على ٩مقاعد في الانتخابات السابقة ، وقد فسر عدد من المراقبين للشأن المغربي بأن تقدم حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الى الحملة التي انتهجها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، فضلا عن استقطاب حزب العدالة والتنمية فئة الشباب لا سيما في الجامعات، وكذلك ما يميز هذا التغيير ان قرار المشاركة ، حديثا وحصلت على هذا العدد من المقاعد مقارنة بباقي الأحزاب السابقة لها بالعمل السياسي بل من مؤسسي معالم النظام السياسي المغربي كحزب الاستقلال الذي حصل على ٤٨مقعداً وكذلك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي حصل على ٥٠مقعداً ، كما شهدت هذه الانتخابات تغيير في عدد المقاعد البرلمانية لبقية الأحزاب التي سيكون لها تأثير مهم على التوازنات والتحالفات السياسية في تشكيل الحكومة والبرلمان الجديد وذلك بسبب التنافس الكبير بين الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات (عنتار، ٢٠٠٩،ص٩).

أما فيما يخص موقف الأحزاب السياسية من نتائج الانتخابات انها لم تنتقدها ولم تشكك في نزاهتها وحياد الحكومة، بل عدتها بانها الأكثر نزاهة في تاريخ المغرب، على العكس من مواقفها من الانتخابات السابقة المعارضة والمنتقدة لنتائج الانتخابات، ولم تؤشر إلا خروقات قليلة في الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية، وهذا ما يحسب إلى العهد الملكي الجديد الحريص على تحسين سمعة المملكة المغربية الديمقراطية (فارس أبي صعب وأخرون ، ٢٠٠٧،ص٢٥٣).

ثالثا- تشكيل الحكومة

تشكل الحكومة الركن الثاني بعد الملك واللذان يمثلان معا السلطة التنفيذية، أذ تتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء الذين يعينهم الملك وبعدها يقدم رئيس الحكومة برنامجه في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة والثقافية والخارجية الى مجلس النواب لمناقشته والتصويت عليه وعلى الحكومة بالأغلبية المطلقة وبعدها تكون الحكومة منصبة وتكسب شرعيتها الدستورية بعد كسبها ثقة المجلس النيابي وتكون مسؤولة أمام البرلمان وأمام الملك(العرناوي، ٢٠١٤،ص٧٢).

ولابد من الإشارة إلى إنّ اعتماد نظام الانتخابات وفق نظام الاقتراع النسبي من الأنظمة المعقدة لأنه لا يستطيع أي حزب سياسي من تحقيق الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا لذلك يستوجب الدخول في تحالفات ائتلافية لتشكيل الحكومة من عدة أحزاب سياسية وهذا ما ينسحب على تحقيق وإنجاز برامج الأحزاب وضرورة التخلي عن قسم من البرامج(صقر، ٢٠٠٧، ص١١٥).

ومن خلال هذه المعطيات بدأ الملك محمد السادس قيادة اول تجربة حكومية في العهد الجديد بعد حكومة التناوب(التوافقي) عن طريق مشاوراته مع الأحزاب والقوى السياسية الفائزة في الانتخابات التشريعية لتشكيل الحكومة، وشهدت هذه المدة خلاف سياسي بين حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال من اجل تولي رئاسة الحكومة الجديدة وفق الاستحقاقات الانتخابية(بودرقة ، ٢٠١٨،ص٢١٠). و في ٧تشرين الثاني ٢٠٠٢ اعلن الملك قبول استقالة رئيس الوزراء السابق عبدالرحمن اليوسفي وزعيم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مبررا قبول الاستقالة نظرا لظروف عبدالرحمن الصحية ،وفي اليوم نفسه أعلن الملك تكليف إدريس جطو(الجزيرة الوثائقية الموقع الالكتروني(http://www .aljazeera.net5/11/2025 المستقل من التكنوقرات بتأليف ورئاسة الحكومة المغربية الجديدة، وهو ما عده العديد من الأحزاب السياسية تراجعا لعملية التحول الديمقراطي لأنه عد ذلك بمثابة معاقبة الأحزاب المشاركة و الفائزة بالانتخابات من الناحية السياسية لأنه لم يعطي أهمية لنتائج الانتخابات بل أعاد استراتيجية سيطرة المؤسسة الملكية ومركزيتها على الحياة السياسية

المغربية(Moussa harmat allah, p.5et 7.21/11/2002 .). وبهذا يمكن القول بأنّ هذا الاجراء كان بمثابة رسالة سياسية للأحزاب المغربية بان العهد الملكي الجديد هو امتداد لعهد الملك الحسن الثاني الذي يدير التوازنات السياسية في نظام الحكم المغربي وهو بمثابة تذكير بانه ليس من الضرورة ان فوز الحزب بالمرتبة الأولى في الانتخابات ما يخوله رئاسة الحكومة.

وفي سياق اكمال معالم شكل مؤسسات الحكم فقد جدد الملك الثقة إلى عبد الواحد راضي (جريدة الشرق الأوسط، ،لندن،٢٧أذار ٢٠٢٣aawsat.com). أحد أعضاء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لرئاسة البرلمان المغربي والتصويت على انتخابه، وقد نال٢٥٥صوتا أي ما يعادل ٨٠%من أصوات البرلمان(جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء،العدد٦٣٥٤،في ١/ ١٢/ ٢٠٠٣، ص٢)..كما أكد الملك بمناسبة تعيين الحكومة بالقول:(نحن اليوم نحتفل بتعيين الحكومة الجديدة لتوفر لبلادنا الجهاز التنفيذي الذي نتوخى منها كسب رهان التدبير الجديد المرتكز على المشروعية الديمقراطية والفعالية الاقتصادية باعتبارها قوام استكمال البناء والتنشئة والتقدم والعدل والتماسك الاجتماعي) (الملك محمد السادس، الخميس٧تشرين الثاني ٢٠٠٢، www.mao .ma.com). وقد كان هدف الملك من تعيين ادريس جطو فقد عده رجل المرحلة الاقتصادية كونه المتخصص الذي بإمكانه تطبيق برنامج اقتصادي يسهم بإمكانية انجاز الورش المفتوحة(لعرناوي، ، ص٧٥).

وبدأ إدريس جطو مباحثاته مع الأحزاب السياسية لغرض اختيار الوزراء في الحكومة والمشاركة في تحمل المسؤولية الحكومية واستطاع ادريس جطو من اقناع الأحزاب السياسية الرئيسية من المشاركة بالحكومة على الرغم من انتقادها لطريقة اختيار رئيس الحكومة لا سيما حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي المتصدرين لنتائج الانتخابات(أحمد جزولي، ٢٠٠٢،ص١١٤). فقد استطاع من ترضية حزب الاتحاد الاشتراكي بتمديد ولاية ابرز قادته عبدالواحد الراضي لرئاسة البرلمان، كما تم اسناد وزارة العدل إلى أحد أعضاء الحزب علما انها من الوزارات السيادية التي كانت من حصة الملك في تعيين وزيرها من المقربين إليه خارج الاستحقاق الانتخابي وهذه تحدث لأول مرة في تاريخ المغرب وهذا ما دفع الحزب بالمشاركة بالحكومة دون رئاسة الوزراء، اما حزب الاستقلال فقد تم اسناد منصب وزير الدولة لزعيم الحزب عباس الفاسي وهو منصب مهم كونه يعد الرجل الثاني في الحكومة المغربية(حبيب مهيوبي،٢٠١١،ص٩٨).، وبالمقابل لم يستطع ادريس جطو من اقناع بعض الأحزاب بالمشاركة بالحكومة مثل الحزب الاشتراكي وحزب الاتحاد الديمقراطي وجبهة القوى الديمقراطية وحزب العدالة والتنمية وذلك لعدم الاتفاق على الاستحقاق الانتخابي بالحقائب الحكومية وكذلك صعوبة تطبيق برامجها

مع بقية الأحزاب(احمد جزولي، ،ص١١١). واستمرت المفاوضات بين رئيس الوزراء والأحزاب السياسية الى يوم٢٢تشرين الأول ٢٠٠٢الذي اعلن فيه تشكيل التحالف الحكومي بـ٣٩حقيبة وزارية بعد الاتفاق مع زعماء الأحزاب الذين قبلوا المشاركة بالحكومة وكانت على النحو الاتي(جريدة العرب ،لندن ،العدد٢٤٧١، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢،ص٧).:

ت	الأحزاب المشاركة بالحكومة	عدد الحقائب الوزارية
١	جزب الاتحاد الاشتراكي	١٠
٢	حزب الاستقلال	٨
٣	حزب التجمع الوطني للأحرار	٦
٤	حزب الحركة الشعبية	٣
٥	حزب الحركة الوطنية الشعبية	٢
٦	حزب التقدم والاشتراكية	٢
٧	الأحزاب الأخرى	٨
	المجموع	٣٩

من الملاحظ على الجدول أعلاه هناك تناقض كبير بين نتائج الانتخابات وعدد الحقائب الوزارية على سبيل المثال حزب الحركة الشعبية ٢٣مقعداً حصل على٣ حقائب وزارية بينما حزب التجمع الوطني للاحرار ٤١مقعداً حصل٦مقاعد وزارية وغيرها من المؤشرات السياسية التي من خلاله يمكن القول بانها حكومة توافقية وليس حكومة استحقاق انتخابي، وهذا ما نجده واضحا بعدم مشاركة حزب العدالة والتنمية الذي كان الثالث بنتائج الانتخابات .

وادناه جدول توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب المشاركة بالحكومة وشخصيات مستقلة تكنوقراط (الموقع الرسمي للحكومة المغربية ، ٢٠٠٢، www.wikipedia.org/wiki/ 20/10/20025).:

ت	اسم الوزارة	الوزير	انتماء الوزير
١	رئيس الوزراء	إدريس جطو	مستقل تكنوقراط
٢	وزير الدولة	عباس الفاسي	حزب الاستقلال
٣	وزير الشؤون الخارجية والتعاون	محمد بن عيسى	مستقل تكنوقراط
٤	وزير الداخلية	مصطفى ساهل	مستقل تكنوقراط
٥	وزير العدل	محمد بوزوبع	الاتحاد الاشتراكي
٦	وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية	احمد التوفيق	الاتحاد الاشتراكي
٧	وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة	محمد اليازغي	الاتحاد الاشتراكي
٨	وزير المالية والخوصصة	فتح الله ولعلو	الاتحاد الاشتراكي
٩	الكاتب العام للحكومة	عبد الصادق ربيع	الاتحاد الاشتراكي

١٠	وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية	مصطفى مشهوري	الحركة الشعبية
١١	وزير التربية الوطنية والشباب	الحبيب المالكي	الاتحاد الاشتراكي
١٢	وزير المكلف بتحديث القطاعات العمومية	نجيب الزروالي	التجمع الوطني للأحرار
١٣	وزير التعليم العالي والبحث العلمي	خالد عليوة	الاتحاد الاشتراكي
١٤	وزير الثقافة	محمد الاشعري	الاتحاد الاشتراكي
١٥	وزير حقوق الانسان	محمد اوجار	التجمع الوطني لأحرار
١٦	وزير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	امحمد الخليفة	حزب الاستقلال
١٧	وزير التجهيز والنقل	عبدالكريم غلاب	حزب الاستقلال
١٨	وزير الصناعة والتجارة والاتصالات	رشيد الطالبي العلمي	التجمع الوطني للأحرار
١٩	وزير السياحة	عادل الدويري	حزب الاستقلال
٢٠	وزير الصحة	محمد الشيخ بيدالله	مستقل
٢١	وزير الصيد البحري	الطيب غافس	التجمع الوطني للأحرار
٢٢	الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان	محمد سعد العلمي	حزب الاستقلال
٢٣	وزير الطاقة والمعادن	محمد بو طالب	الحركة الشعبية
٢٤	وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة	نبيل بنعبد الله	التقدم والاشتراكية
٢٥	وزير التجارة الخارجية	مصطفى المنصوري	التجمعالوطني للأحرار
٢٦	الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني	عبدالرحمن السباعي	مستقل
٢٧	الوزير المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون	الطيب الفاسي الفهري	مستقل
٢٨	الوزيرة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج	نزهة الشقروني	الاتحاد الاشتراكي
٢٩	الوزير المكلفة في الداخلية	فؤاد عالي الهمة	مستقل
٣٠	الوزير المكلف لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالبحث العلمي	عمر الفاسي الفهري	التقدم والاشتراكية
٣١	الوزير المكلف لدى الوزير الأول بالشؤون الاقتصادية والعامة وتأهيل الاقتصاد	عبدالرزاق المصدق	مستقل
٣٢	الوزير المكلف لدى الوزير الأول بالسكني والتنمية العمرانية	أحمد توفيق حجيرة	حزب الاستقلال
٣٣	كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة	امحمد المرابط	مستقل
٣٤	كاتبة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة والتضامن	ياسمينة بادو	حزب الاستقلال
٣٥	كاتب الدولة لدى وزارة التربية الوطنية والشباب مكلف بمحو الامية والتربية النظامية	نجيمة غزالي	مستقلة
٣٦	كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني	سعيد اولباش	مستقل
٣٧	كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية	محمد الكحص	مستقل

	والشباب مكلف بالشباب		
٣٨	وزير الفلاحة والتنمية القروية	محمد العنصر	الحركة الشعبية
٣٩	كاتب اول لدى وزير اول إعداد التراب الوطني والماء والبيئة مكلف بالماء	عبدالكبير زهود	حزب الاستقلال

من خلال ما تقدم ، هناك عدة ملاحظات واستنتاجات مهمة حول جدول تشكيلة الحكومة المغربية في ظل العهد الملكي الجديد ابرزها عدم مشاركة حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي بالحكومة على الرغم من حصوله على المرتبة الثالثة في نتائج الانتخابات والذي اجبر حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للمشاركة بالحكومة خشية تنامي قوة التيار الإسلامي باعتباره قوة جديدة بالساحة السياسية المغربية والقبول بأقل المقاعد في الحكومة على حساب الاستحقاق الانتخابي، كما ان تشكيل هذه الحكومة يعد استمرار لأقصاء أحزاب الإدارة التي كانت تترأس الحكومات السابقة قبل حكومة التناوب التوافقي عام١٩٩٨، فضلا عن انها خطوة في التوازن السياسي المغربي الجديد الذي تقوده المؤسسة الملكية بإعطاء دور لأحزاب المعارضة وتحميلها المسؤولية السياسية والإدارية .

تجدر الإشارة إلى أن الساحة السياسية في المغرب انقسمت على ثلاثة مواقف من تشكيل حكومة إدريس جطو، الموقف الأول: ايد الملك بهذه الخطوة كونه اختار شخصية مستقلة بعيدة عن تأثير الأحزاب (جريدة الاهرام، القاهرة، العدد٤٢٣١٦، ٢٠٠٢/١٠/١٥، ص٨) ، اما الموقف الثاني: فقد عارض عملية تشكيل الحكومة وعدها خطوة نحو ترسيخ وتجسيد للملكية التنفيذية، وبهذا تفقد الانتخابات جدواها لأنه لم يتم تعيين رئيس الحكومة من الأحزاب الفائزة بالانتخابات وهذه تعد بمثابة تراجع عن مسار الديمقراطية في المغرب وقد مثل هذا الموقف حزب الاتحاد الاشتراكي وقد انتقد زعيم الحزب عبدالرحمن اليوسفي الطريقة التي جرى فيها التعيين وعدها انقلاب على عملية الإصلاحات التي اطلقتها حكومة التناوب عام١٩٩٨ كما عدت خروج عن المنهجية الديمقراطية، بينما كان الموقف الثالث واقعيا فقد اعتبر هذا التنصيب هو قرارا طبيعيا كونه عكس الواقع المغربي بعدم وجود إصلاحات دستورية حقيقية تحقق تحول ديمقراطي سليم، فضلا عن ذلك أنّ حكومة ادريس جطو تضمنت اغلبية مشتتة تسمح لها بالتحكم في صنع الأغلبية البرلمانية(جريدة الاهرام، القاهرة، العدد٤٢٣١٦، ٢٠٠٢/١٠/١٥، ص٨)

رابعا- حصيلة الولاية البرلمانية السابعة

تم انتخاب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة تشرين الأول من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس الجديد، ولا يمكن مراقبة عضو البرلمان ولا البحث عنه ولا القاء القبض عليه ولا اعتقاله ولا محاكمته بمناسبة ابدائه الراي أو

قيامه بتصويت خلال مزاولته لمهامه البرلمانية ما عدا اذا كان الراي المعبر عنه يخص النظام الملكي او الدين الإسلامي او يتضمن رأيه ما يخل بالاحترام الواجب للملك(سليمان، ٢٠٠٨ص٤٠٨ .).

تأثر أداء المؤسسة البرلمانية بالقوى السياسية العاملة في اطار النظام السياسي المغربي والمجال الذي تعمل فيه، وقد نص النظام الداخلي للبرلمان على تنظيم النواب الأعضاء مجلس النواب لتشكيل الكتل البرلمانية التي تمثل الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية وفق مبدأ التمثيل النسبي الذي يتيح لمختلف الأحزاب والتيارات والقوى السياسية الاسهام في العمل النيابي والبرلماني وحسب تمثيلها العددي في مجلس النواب (خرياشي، ٢٠٠٩،ص٣٨) ، كما يعتمد النظام البرلماني المغربي على الصلاحيات التشريعية المحددة في مجالات معينة وفق ما نص عليه الدستور المغربي أما التشريع في المجالات الأخرى فمتروك الى للصلاحيات الواسعة للملك المغربي في مجال التشريع(الفصل ٣٥من الدستور المغربي).

ويمثل البرلمان السلطة التشريعية من خلال اقتراح القوانين والتصويت عليها، ويراقب مجلس النواب الحكومة من خلال تقديم الأسئلة وتكوين لجان تقصي الحقائق، كما يحق لثلث أعضاء البرلمان الطلب من الحكومة تقديم حصيلة مرحلية لعملها، فضلا عن أنّ المجلس يملك الية توقيع سحب الثقة وملتمس الرقابة ضد الحكومة، كما انه يوجد مجلس المستشارين الذي يمثل أيضا السلطة التشريعية في المغرب والذي يتكون من ٩٠عضوا الى١٢٠عضوا حسب الدستور المغربي ويتم انتخابهم بالاقتراع العام غير المباشر من قبل هيئات انتخابية محلية لولاية مدتها ست سنوات يمثلون عدد من المنظمات المهنية(العرناوي، ،ص٨٠).

وفي سياق الرقابة البرلمانية المغربية في الولاية البرلمانية السابعة أذ تمثل الأسئلة البرلمانية الكتابية والشفوية الأداة الأكثر استعمالا في مجال الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في تنفيذ سياستها العامة الداخلية والخارجية، ويستفاد أعضاء البرلمان من هذه الوسيلة البرلمانية ولاسيما الأسئلة الشفوية التي تنقل مباشرة على وسائل الاعلام عبر القنوات التلفازية لاطلاع الراي العام على نشاط الأعضاء داخل قبة البرلمان للظهور امام جماهيرهم للدفاع عن حقوقهم ووسيلة مهمة لمراقبة أداء الحكومة وطرح برامجها كبديل لبرنامج الحكومة التي يمثل رؤية الأحزاب المشاركة فيها(مسعود عبدالواحد ،١٩٨٥ ، ص٥٠).، وفد شهدت الولاية البرلمانية السابعة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧حصيلة مهمة من الأسئلة الكتابية والشفوية التي فدمها أعضاء البرلمان في سياق المراقبة البرلمانية لأعمال الحكومة والتي توزعت على أعضاء الجهات الحزبية كما موضح في الجدول الاتي (مقتدر رشيد ، ٢٠١٠،ص٣٤٤.).:

الفريق النيابي	الأسئلة الشفوية	الأسئلة الكتابية	المجموع	النسبة العامة
فريق العدالة والتنمية	١١٢٠	٧٥١٤	٨٦٣٤	٤٠,٦٨%
فريق الاتحاد الاشتراكي	١١٥٩	٣٨٦٦	٥٠٢٥	٢٣,٦٧ %
فريق الاستقلال	٩٧٥	١٢٢٣	٢١٩٨	١٠,٣٦%
فريق الحركي	٩٥٧	٤٣٥	١٣٩٢	٦,٥٦%
فريق التجمع الوطني للأحرار	٥١٨	١٣٢	٦٥٠	٣,٠٦%
فريق الدستوري الديمقراطي	٤٢٤	٢١٣	٦٣٧	٣%
فريق التحالف الاشتراكي	٤١٦	٢٧٧	٦٩٣	٣,٢٧%
مجموعة جبهة القوى الديمقراطية	١٦١	١٦٤	٣٢٥	١,٥٣%
الاتحاد الديمقراطي	١١٦	١٦٠	٢٧٦	١,٣٠%
مجموعة الحزب الاشتراكي الموحد	٥٥	١٢٨٥	١٣٤٠	٦,١٣%
الحزب الليبرالي المغربي	٣	٢	٥	٠,٠٢%
رابطة الحريات	٠	٦	٦	٠,٠٣%
النواب غير الموقعين مع أي فريق	٤	٩	١٣	٠,٠٦%
فرق مختلفة	٢٧	٤	٣١	٠,١٥%
المجموع	٥٩٥٣	١٥٢٩٠	٢١٢٢٥	١٠٠%

عند دراسة حصيلة ونشاط الفرق النيابية في مجلس النواب نجد ان فريق العدالة والتنمية يتصدر الفرق النيابية في طرح الأسئلة الكتابية والشفهية ومطالبة الحكومة بتوضيحها وهو الحزب المعارض للحكومة في البرلمان، بينما جاء فريق الاتحاد الاشتراكي بالمرتبة الثانية على الرغم من مشاركة الحزب بالحكومة فضلا عن حزب الاستقلال.

اما توزيع الأسئلة الكتابية والشفهية على القطاعات والوزارات الحكومية والمواضيع التي لها أهمية في حياة المواطن اليومية وهي ما يلي(فريق العدالة والتنمية، ٢٠٠٧، ص٦٧).:

الوزارة	عدد الاسئلة	اهم المواضيع
الداخلية	١٧٢٦	ظاهرة العنف، غياب الامن، محاربة المخدرات، احترام الحريات وغيرها.
التربية والتعليم	١٤٠٥	المشاكل التي تواجه قطاع التربية وانتقاد الحلول الترقيعية لها، فضائح الامتحانات، وانتقاد سياسة الحكومة التعليمية

النقل	٥٥١	المشاكل التي يعاني منها القطاع
الصحة	٤٣٠	انتقاد سياسة الحكومة الصحية
الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري	٤٨٨	معالجة المشاكل التي بعاني منها القطاع
التجارة الخارجية	٣٩	سبل تطوير القطاع
العدل	٥٠٤	المشاكل التي تواجه القطاع
الأوقاف والشؤون الاسلامية	٢٧٩	الاهتمام بالقطاع وادراج المقترحات لحل المشاكل التي يعاني منها القطاع
الثقافة	١١٣	الاهتمام بالإرث الثقافي المغربي
الدفاع الوطني	٧٠	تطوير الامن الداخلي والقوات المسلحة
المالية	٧٩١	سياسة الحكومة المالية

اما فيما يخص المقترحات التشريعية التي قدمت خلال الولاية البرلمانية السابعة٢٠٠٢-٢٠٠٧فقد كانت ما يعادل ١٢٦مبادرة تشريعية ساهمت فيها جميع الفرق البرلمانية داخل مجلس النواب، وقد احتل حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى على صعيد المبادرات التشريعية بافتراحه٣١مقترحاً بينما جاء بالمرتبة الثانية فريق حزب الاستقلال باقتراحه ٢٥ قانوناً مقترحاً، واحتل حزب الاتحاد الاشتراكي المرتبة الثالثة باقتراحه٢٤مقترحاً قانونياً، وقد قدمت الفرق البرلمانية الأخرى بقية المقترحات ، ويعود سبب تفوق حزب العدالة والتنمية بالمقترحات القانونية إلى أن فريقه البرلماني اتخذ موقف المعارضة للحكومة في البرلمان بينما بقية الفرق كانت مشاركة بالحكومة، فضلا عن ذلك سعى حزب العدالة والتنمية بكل الوسائل لأثبات وجوده في الساحة السياسية المغربية ولاسيما البرلمان وكطرف فاعل جديد ضمن المعادلة السياسية المغربية منافسا بذلك القوى والأطراف السياسية ولا سيما أحزاب الحركة الوطنية كحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي(رشيد مقتدر، ، ص٣٤٧-٣٤٨.). وتمت المصادقة على مشاريع القوانين والمقترحات خلال الولاية التشريعية٢٠٠٢-٢٠٠٧كانت عددها٢٢٥قانوناً ومقترحاً والتي تناولت جوانباً مهمة من حياة المواطن المغربي منها فيما يخص ميزانية الدولة المالية والتجارة والصناعة والسكن والمسطرة الجنائية والجوانب الصحية وغيرها(مجلس النواب، الولاية التشريعية السابعة، ..(https;www.chambredesre presentants.ma2025

وفي السياق نفسه تم تشريع قانون جديد لتنظيم المشهد الحزبي في المغرب كونها احد مكونات المجتمع المغربي واحد الأطراف المهمة في النظام السياسي المغربي ضمن اطار تشريعي وقانوني

مصادق عليه في البرلمان بما يخص قانون الأحزاب السياسية (منار محمد ، ٢٠١١،ص٣٥١) ، وقد تظافرت جهود وتوجهات الملك محمد السادس لتأهيل العمل الحزبي في المغرب ففي تشرين الأول ٢٠٠٥طرحت الحكومة المغربية على البرلمان مسودة قانون يتعلق بالأحزاب السياسية وتمت المصادقة عليه في٢١تشرين الأول ٢٠٠٥ بالتصويت بالأغلبية، وبهذا تم تكريس مفهوم الأحزاب السياسية باعتبارها جمعيات تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، ومن أهم ما نص عليه القانون (للمغاربة ذكورا واناثا البالغين سن الرشد ان ينخرطوا بكل حرية في أي حزب سياسي مؤسس بصفة قانونية، ولا يجوز لأي شخص أن ينخرط في أكثر من حزب سياسي واحد، وتتعهد الدولة بالدعم المالي لكل حزب سياسي ويأخذ بنظر الاعتبار عدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب في البرلمان(المملكة المغربية، الجريدة الرسمية العدد٥٣٩٧، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٦،ص٤٦٧).

خامسا- التحديات التي واجهت التطور البرلماني في المغرب

تعد السلطة التشريعية من الركائز المهمة في النظام السياسي الذي يسعى الى ترسيخ مبادئ الديمقراطية ويتجسد دور السلطة التشريعية بمجموعة من الأدوار الى جانب دورها التشريعي والرقابي منها ما يلي(المنيسي واخرون، ، ص١٠٤).:

١-للسلطة التشريعية دور كبير في عملية التنشئة السياسية من الأحزاب المشاركة بالسلطة ومناقشاتها في مجلس النواب والتي تعرض عبر وسائل الاعلام ليطلع عليها المواطنين.

٢-المساهمة في تعزيز القدرة المؤسسية للأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها للحصول على اكبر تمثيل نيابي لها.

٣-دعم عملية الانفتاح السياسي من خلال إقرار القوانين التشريعية التي تدعم التحول الديمقراطي.

٤-من خلال وظيفتها الرقابية على الحكومة فأنها تمنع تسلط الحكومة والانفراد بالحكم من خلال تكريس التعددية ومبدأ سيادة القانون

٥-تقوم بوظيفة ضبط وإدارة الصراع في المجتمع من خلال توفير ظروف سلمية لهذا الغرض.

بيد أنّ هذا الدور المهم للسلطة التشريعية يبقى مرهون بمدى تعزيز النظام السياسي المغربي بترسيخ دور المؤسسات السياسية بمختلف اشكالها وانواعها في النظام لذلك تواجه السلطة التشريعية مجموعة من التحديات التي تواجه السلطة التشريعية في النظام السياسي المغربي ومن هذه التحديات هي ما يلي (صحراوي شهرزاد ، ص١٤٩).:

١-إنّ الدستور المغربي منح الملك سلطات واسعة لا يمكن المساس بها أذ غلبت السلطة التنفيذية على التشريعية فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعين رئيس الوزراء واعضاء حكومته وله حق اقالتهم كما يتراس الملك الجلسة الافتتاحية لكل برلمان جديد، وله الحق في حل المجلس وإعلان حالة الاستثناء(الطوارئ)، فضلا عن ان القانون المشرع من قبل السلطة التشريعية لا ينفذ الا بأمر من الملك.

٢-في النظام السياسي المغربي لا يوجد مبدأ فصل السلطات لأنّ سلطة الملك هي العليا وان هذا المبدأ قد يحدد هذه السلطات، وقد يمارس الملك السلطة التشريعية من خلال اصدار ظهائر(مراسيم) تكون ملزمة على كل السلطات، فقد اقر الدستور المغربي سلطة الملك تجمع بين الرئاسة الدينية والمدنية فالملك أمير المؤمنين والممثل الاسمى للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها(غلاب عبدالكريم ،١٩٨٧، ص١٠٠). [١] .

٣-هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال ما يمنحه الدستور المغربي لرئيس الحكومة بالمشاركة في عملية التشريع والمبادرة باقتراح المشاريع والقوانين، فضلا عن أن الملك يحق له اصدار ظهائر شريفة توقع بالعطف من قبل رئيس الحكومة.

٤-يحق للحكومة أن لا تقبل مقترح أو تعديل قانون مقدم من البرلمان.

٥-مما يزيد من سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو اضطلاع الحكومة بالمبادرة في المجال المالي فقط دون السلطة التشريعية، فضلا عن إعطاء رئيس الحكومة الحق بحل البرلمان بعد استشارة الملك ورئيس البرلمان ورئيس المحكمة الاتحادية.

من خلال ما تقدم نجد أن تطور البرلمان المغربي واجه تحديات كبيرة في اخذ دوره التشريعي والرقابي، وكذلك واجهت الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات التشريعية صعوبة تطبيق برامجها الانتخابية سواء المشاركة بالحكومة او في البرلمان ،لكن بالرغم من هذه التحديات يلاحظ الباحث بالشأن المغربي ان النخبة السياسية المغربية قد كيفت نشاطها وافكارها بما يلائم الواقع المغربي والذي ابرز معالمه هو مركزية المؤسسة الملكية، لذلك نجد استمرارية الولايات البرلمانية المغربية متجاوزة التحديات والسعي لأخذ دورها التشريعي والرقابي وعرض البرامج والمشاريع والقوانين كبديل لسياسة الحكومة وإعطاء الحلول للازمات والمشاكل العامة التي تواجه المغرب.

الخاتمة

تعد دراسة الولاية البرلمانية السابعة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ من المواضيع المهمة كونها تعكس مراحل التطور البرلماني والتحول الديمقراطي في المغرب والتحديات التي واجهت هذا التطور الذي يمثل مدى تنوع مستويات التغيرات السياسية المستمرة وهذا ما تتسم به الحياة السياسية المغربية الغنية بالمعطيات والاحداث لذلك جاءت هذه الدراسة بعدد من النتائج ابرزها ما يلي:

١-كشفت الولاية البرلمانية السابعة ان النظام السياسي في المملكة المغربية حرص على الاخذ بالعديد من خطوات ووسائل التحول الديمقراطي منها الاطار الدستوري والتعددية الحزبية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

٢-تضمنت الولاية البرلمانية السابعة مشاركة المرأة السياسية من خلال تسلمها ثلاث حقائب وزارية وهي خطوة مهمة تعكس صورة النظام المغربي الديمقراطي.

٣-إنّ عملية تشكيل الحكومة اثبتت على اتباع الملك محمد السادس منهج والده الحسن الثاني في الحكم في إدارة عملية التوازن السياسي بما يضمن مركزيته من خلال سلطاته الدستورية .

٤-إنّ دراسة الولاية البرلمانية السابعة وتحليلها نلاحظ استمرار المؤسسة الملكية بتهميش دور أحزاب الإدارة وتحويلها إلى المعارضة في البرلمان ضد الحكومة التي شارك فيها أحزاب المعارضة السابقة وبهذا يتضح دور الملك المركزي في إدارة التوازنات بين أطراف النظام السياسي المغربي.

٥-اثبتت الحصيلة البرلمانية تناول الفرق البرلمانية دورها بكل الاتجاهات لمراقبة الحكومة وتصحيح مسارها وكانت الأسئلة الشفهية والتحريرية خير مثال على ذلك الدور البارز.

٦-تعد التحديات التي تواجه التطور البرلماني في المغرب هو ما يعيق عملية التحول الديمقراطي على الرغم من امتلاك المغرب الوسائل المهمة التي تضمن جعل نظام الحكم المغربي نظام ديمقراطي.

قائمة المصادر

١. الفصل ٣٥من الدستور المغربي.
٢. الفصل الثالث ، دستور المملكة المغربية١٩٩٦.
٣. فريق العدالة والتنمية، الحصيلة النيابية لفريق العدالة والتنمية: الولاية البرلمانية السابعة٢٠٠٢-٢٠٠٧،تمز٢٠٠٧،(غير منشور).
٤. إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري -تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية ،٢٠٠٠.
٥. أحمد جزولي، الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين أدوات السلطة في مجتمع متغير، مطبعة ميثاق المغرب، المغرب،٢٠٠٢.

٦. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٤.
٧. إدريس قاسمي وخالد المير، المؤسسات الدستورية بالمغرب –نظام الموظفين الإداريين ،مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء،١٩٩٤.
٨. إدريس لكريني، واقع المشاركة السياسية في البرلمان المغربي ،مركز مساواة المرأة ،المغرب ،٢٠٠٩.
٩. امبارك بودرقة ، عبدالرحمن اليوسفي أحاديث ما جرى—شذرات من سيرت كما رويتها لبو درقة،ج١،دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ،٢٠١٨.
١٠. بيرنابي لوبيس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ عام١٩٦٠حتى الان ،ترجمة بديعة الخرازي ، مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،٢٠٠٩.
١١. رشيد مقتدر، الادماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب ، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتب الجزيرة للدراسات، قطر،٢٠١٠.
١٢. عبدالسلام نوير واخرون ،التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٤.
١٣. عبدالكريم الخطيبي، التناوب والأحزاب السياسية، ترجمة عزالدين الكناني الادريسي، منشورات عكاض ،المغرب، ١٩٩٨.
١٤. عبدالكريم غلاب، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم ، المغرب،١٩٨٧.
١٥. عبدالواحد بن مسعود، البرلمان والممارسة التشريعية في المغرب، دار توبقال ،الدار البيضاء،١٩٨٥ .
١٦. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق ،منشورات الحلبي الحقوقية دمشق، ٢٠٠٨.
١٧. علي خليفة الكوزي واخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤.
١٨. فارس أبي صعب وأخرون، الأحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٧.
١٩. محمد فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد،ط١،دار النهضة،القاهرة،٢٠١٠.
٢٠. محمد منار، تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها –حالة المغرب، مركز الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.
٢١. يوسف عنتار، التعددية السياسية في المغرب بعد الانتقال الديمقراطي : قراءة في العوائق الدولية ، مطبعة محمد شنطاوي ، المغرب، ٢٠٠٩.
٢٢. أحمد حميد عباس سعيد العرناوي، تجربة التداول السلمي على السلطة في المغرب، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠١٤.

٢٣. حبيب مهيوبي، الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في المغرب١٩٩٩-٢٠١٠،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر،٢٠١١.
٢٤. شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ،رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،٢٠١٣.
٢٥. عبدالوهاب عبدالعزيز أبو خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب١٩٦٢-١٩٩٢،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت،٢٠١٥.
٢٦. علي سالم جاسم الجبوري، التعددية الحزبية واشكالية تداول السلطة في المغرب بين عامي١٩٩٠-٢٠٠٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)معهد البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية ،القاهرة، ٢٠١١.
٢٧. عمار فاضل عباس علي الطالبي، حزب الاتحاد الدستوري ودوره في الحياة السياسية في المغرب، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية ،جامعة سامراء، ٢٠١٨.
٢٨. هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام١٩٧٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٥.
٢٩. إبراهيم ابراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٤٩، ١٩٩٩.
٣٠. إبراهيم اسعيدي، التطور الدستوري بالمغرب وافاق الإصلاح السياسي، مجلة قضايا دولية ،اسلام اباد،باكستان،العدد٣٥٢، ١٩٩٦.
٣١. أمحمد مالكي، الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب الأقصى :حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا. مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٩٦، ٢٠٠٣.
٣٢. جريدة الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء،العدد٦٣٥٤،في ١/ ١٢/ ٢٠٠٣.
٣٣. جريدة الاهرام، القاهرة، العدد٤٢٣١٦، ٢٠٠٢/١٠/١٥.
٣٤. جريدة الثورة ، بغداد، العدد١٠٦٨٢، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٢.
٣٥. جريدة الشرق الأوسط، ،لندن،٢٧أذار ٢٠٢٣aawsat.com
٣٦. جريدة العرب ،لندن ،العدد٢٤٧١، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢.
٣٧. جمال حطابي وحسن طارق، اقتراع ٧سبتمبربين السياسات الانتخابية والاثار السياسية ، مجلة أبحاث،المغرب،العدد١، ٢٠٠٨.
٣٨. عاطف صقر، الانتخابات التشريعية المغربية خطوة نحو تعميق الديمقراطية ،ملف الاهرام الاستراتيجي ، القاهرة،العدد١٥٤، ٢٠٠٧.
٣٩. عبدالوهاب عبدالعزيز ابو خمرة، حركة التوحيد والإصلاح-نشأتها- مواقفها، مجلة أداب الفراهيدي،المجلد١٥، العدد٥٢،كانون الثاني٢٠٢٣.

٤٠. عقيلة خرياشي، رقابة مجلس الامة لعمل الحكومة بواسطة الية السؤال، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد٢٣،تموز ٢٠٠٩.

٤١. محمد المرواني، نعم للإصلاح الديمقراطي ممكن مغربيا، مجلة وجهة نظر، الرباط،العددان٤٠-٤١، ٢٠٠٩.

٤٢. محمد عابد الجابري، المغرب الى اين –مستقبل الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٦٩، ١٩٩٩.

٤٣. محمد مونشيح ،أحزاب الحركة الوطنية بين الانشقاق والتكتل ،مجلة وجهة نظر، الرباط، العددان ٣٦-٣٧، ٢٠٠٨.

٤٤. المملكة المغربية، الجريدة الرسمية العدد٥٣٩٧، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٦،ص٤٦٧.

٤٥. المملكة المغربية، مجلس النواب، الولاية التشريعية السابعة، https;www.chambredesre presentants.ma2025

٤٦. الموقع الرسمي للحكومة المغربية ، ٢٠٠٢، www.wikipedia.org/wiki/ 20/10/20025

٤٧. Code e lectoral,lifaut changer de mode de scnutiny.L.Economiste13juin,2001

٤٨. Moussa harmat allah :Le matins du Sahara, p.5et 7.21/11/2002.

٤٩. www.maroc.ma./ar/content5/11/2025

٥٠. الجزيرة الوثائقية الموقع الالكتروني http://www .aljazeera.net5/11/2025 .

٥١. خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، الخميس٧تشرين الثاني٢٠٠٢،وكالة المغرب العربي للأنباء على شبكة الانترنيت على الموقعwww.mao.ma.com.

الهوامش

(١) عبدالكريم غلاب، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم ، المغرب،١٩٨٧،ص١٠٠.